دون لا عمل ليس بشروط ستجي وعبر الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقًا قوله واذا زيدت
إنْ مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احد لها ان الا ليها كقوله
فما إنْ طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
واعلم ان الاصل في
ما ان لا تعمل كما هو لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم
او الفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون
فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سوا في الحقيقة
كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي
كما يجي في الافعال الناقصة ولما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض من
ذلك مجي إنْ بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه إنِ النافية لفظا
وكان إنِ النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب وصارت
كالا الناقضة لنفيها في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها
وبين معمولها بغير الظرف وقد جات إنْ بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد
قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وإنْ الفاصلة عند الكوفيين نافية لا زائدة واحلهم يقولون هي نافية زيدت
لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله وما ان
طبنا جبن نفي ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى المقصود لا بد لهما
كما في ان زيدا لقايم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق
والتاكيد فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن بحتا
للتحقيق وكذا في اما انّ مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها ايضا معنى التنبيه وانشد
الفرا الا اوادي ما إنْ لا ابيتها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية
لا ابا ما ابيتها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها بالا لان عملها انما كان لاجل
النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه
يجيز اعمالها مع انتقاض النفي نفيها بالا وانشد في ذلك
وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر
كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في
المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد
وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع
كالفعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا
او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما
جوزوا اعمالها متقدما الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس
لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان

خبرما

خبرما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر يتقدم عليه وجوز الكوفيون
انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم ويروى ما مثلهم من الرفعة من اعتب قالوا
ونحو قوله لوانك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق جواز
تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا ابو علي
والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه
لانها تدخل بعد ما المكفوفة بإنْ اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال
لعمرك ما إنْ ابو مالك بواهٍ ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول
الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل
بعد انتقاضه وقد تدخل الباء على خبر مبتداء بعد هل نحو هل زيد بخارج
وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو
لا حسن بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما
جاني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا
أنّ الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال
ندمت على لسان كان مني فليت بانه في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان
يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا الا
ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واما الخبر اذا تقدم وكان
ظرفا فقد ذكرناه وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض
اعني الباء وليس بشي لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور
بها مفعولا حتى ينتصب انتصاب المفعول به مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله
ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل في شبهه بنصب المجرور
محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع
ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع أنْ وأنّ واجاز الاخفش
حذف اسم ما استغناء بدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس
بشي لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قام مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما في
هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي بالا واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا
ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قايما لتقدم الاستثنا المفرغ على الحكم ولا يجوز ايضا
لا تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله
واذا عطف عليه اي على خبرها سوا كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله فالموجب
وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع
فيه في باب الاستثنا فلا نعيده **فقال عبد القاهر** هو خبر مبتدا محذوف
اي ما زيد قايما لكن هو قاعد تعالى هذا ليس هو عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد

Copyright © King Saud University